

رابعاً - السلوك الأمريكى المتوقع فى مواجهة مصر عند صعود إدارة أوباما

١- السؤال الذى يشغل ذهن الكثير من صانعى القرار والنشطاء السياسيين فى مصر، هو ما سوف يكون عليه السلوك الأمريكى تجاه مصر. وضع وصياغة السؤال على هذا النحو فى اعتقادى خطأ بين، هذا لأنه يجب ان نقول ما الصياغات المحتملة للسلوك الأمريكى وفق المواقف المختلفة فى ضوء العوامل الاستراتيجية والمؤسسية والسياسية الشخصية المتعددة والمختلفة، هذا كما ان المواقف الامريكية المحتملة هي مواقف فى الأساس تفاعلية مع مواقف مصرية التى بدورها ليست بالضرورة موحدة فى المزاج الاستراتيجى او تقديرات المصالح او التفاهات المؤسسية.

العميقة للشبكات والعلاقات والحالات المتغيرة بشكل سريع ومتوال، ويصبح السؤال: ما نمط التوقع لمستقبل العلاقات المصرية الأمريكية، آخذاً كل ما ذكر فى الاعتبار؟ فى هذه السلسلة من المقالات، نبني منطقاً جديداً للتوقع، نطلق عليه نموذج "أنماط الوقائع غير المألوفة أو النادرة"، ويتصف النموذج بالتالى:

١- يقوم النموذج على اعتبار ان وقائع غير مألوفة بمعنى أنها غير متوقعة فى سياق التوالى لسلسلة الأحداث المتوقعة الحدوث ولها قدرة بشكل أكبر على صياغة التأثير العام للسياق او المخرجات..

٢- وهذا يرجع لعاملين أحدهما، مرتبط بقدرة الحدث غير المتوقع على إحداث تحويل غير متوقع من ردود الفعل، وثانيهما، أن الحدث النادر له طاقة فعل على خلق اضطراب وانقطاع واعادة صياغة لسلسلة الأحداث المعينة والمتوقعة..

٣- أن النموذج يقوم بإعادة التقييم المستمر للانقطاعات الجزئية والبسيطة فى التسلسل المنطقى للأحداث، هذا، على اعتبار أن القيم الغائبة فى التسلسل المنطقى تقوم بخلق بيئة من عدم التوقع..

إن السلوك الأمريكى المتوقع تجاه مصر، فى قول اخر، نجد لمصر دوراً مهماً فى صياغة عملياته ومخرجاته، ولايرجع هذا - فقط - الى العوامل التفاعلية فحسب، ولكن يرجع ايضا إلى عوامل بنائية فى العلاقة الأمريكية المصرية. ونقصد بذلك، ان مصر و امريكا فى تحركاتهما فى مواجهة بعضهما البعض يكونان مقيدين بالفرص والقيود التى تتبع من التفاعل الإقليمى. والمعضلة هنا تأتي من حالة تمييع الأقاليم الاستراتيجية فى المنطقة. فمفهوم الشرق الأوسط صار له عدة معان، وحدود مختلفة. وحالة التمييع الاستراتيجى فى العلاقات الإقليمية تضيف مناخاً من التوقع فى المعانى ودلالات السلوك فى المنطقة الممتدة من شبه الجزيرة الهندية حتى المملكة المغربية، ومن الدول الأوروبية جنوب المتوسط حتى الصومال، وهى صارت من المناطق الرئيسية التى يعمل بها الحلف الأطلنطى فى تطوره التنظيمى والقتالى والمخابراتى الجديد. بعبارة محددة، إن العلاقات المصرية الأمريكية هى علاقات متعددة، وصناع قرار عدة وموضوعات لا متناهية. وقلنا هذا لا يعنى أنه لا يمكن التوقع، بل يمكن التوقع رغم كل هذه الأغوار

سيكون هناك اضطراب وعدم اتساق فى التوقعات بالنسبة لصانع القرار الاستراتيجى المصرى، وهذا للأسباب التالية: أولاً، تتكون إدارة أوباما من ثلاثة مجموعات من المنفذين للسياسات الخارجية والاستراتيجية: المجموعة الأولى، مجموعة المحافظين المعتدلين، وهم من غير المحافظين الجدد، ولكن لهم علاقات من الاستماع والتشاور مع المحافظين الجدد، ومنهم وزير الدفاع روبرت جيتس، ومستشار الأمن القومى الجنرال جيمس جوزنز، والاثنان عملاً فى إدارة جورج بوش الابن حيث عمل الأول وزيراً للدفاع، والثانى الذى ظل يتمتع بثقة رمسفيلد وزير الدفاع الأسبق ووزيرة الخارجية المنصرفه كوندليزا رايس، حيث عمل مبعوثاً خاص لبوش لشؤون أمن الشرق الأوسط، وكان قائداً أعلى لحلف الناتو. المجموعة الثانية، مجموعة مناصرى الرئيس الأسبق كينتون، وعلى رأسهم، هيلارى كلينتون وزيرة الخارجية، والتى طرحت خلال حملتها الانتخابية سياسات خارجية مختلفة عن أوباما، وجريج كريج المستشار القانونى للبيت للأبيض، والمدعى العام إريك هولدر، ووزير التجارة بل ريتشر دسون. والمجموعة الثالثة، المخلصين لأوباما، وعلى رأسهم جوزيف بيبض نائب الرئيس الأمريكى الذى عمل لفترة طويلة كرئيس لجنة الشؤون الخارجية فى الكونجرس الأمريكى، وله مواقف واضحة ضد سياسات جورج بوش، وكان من أنصار كلينتون عندما كان رئيساً للجنة الشؤون التشريعية الدستورية بالكونجرس من قبل، سوزان رايس رئيس وفد أمريكا فى الأمم المتحدة، وعينت فى موقع وزير، وجاننت نبولتاناو وزيرة الأمن العام، وهى الوزارة الجديدة التى خلقها

٤- فرق بين عدم اليقين وعدم التوقع يظهر فى أن الأول ينصرف إلى نطاق من الاحتمالات.. أما الآخر فينصرف إلى نطاق من الممكنات، والفرق بين المحتمل والممكن واسع فى السياسات العامة، فنجد المحتمل يدور دائماً فى سياق القيم الإيجابية الحاضرة ذات النسب المتدرجة لاحتمال الحدوث، بينما الممكن يدور فى إطار التساوى فى الظن بين الحالات المفترضة أو غير المفترضة الحدوث فى السياق الأعم من التفاعل..

٥- هذا النموذج لا يعقد عملية التوقع بحسب، ولكن يفرض معايير مختلفة لبناء مفهوم مختلف لمعنى ومغزى سلاسل الأحداث التى تسمح بوجود فعال للأحداث غير المألوفة أو النادرة، أعتقد أنه النموذج القادر على رؤية المستقبل وتحولاته غير المتوقعة، وليس فقط كتابة الماضى، وكأنه المستقبل، لا نبحث فحسب فى كيف تتشابه، على سبيل المثال، تعيينات إدارة الرئيس كلينتون مع التعيينات الرئيسية فى إدارة الرئيس أوباما، ولكن كيف تختلف عنها وإلى أى مدى هذا الاختلاف قادر على توليد إحداث وتفاعلات غير مألوفة غير متوقعة.

٢- نقول إن سلوك الإدارة الأمريكية فى ظل أوباما تجاه مصر وفق النموذج الذى نقترحه، وهو نموذج "الوقائع غير المألوفة أو النادرة" من منظور الممكنات فى صناعة السياسات العامة، أى النموذج الذى يساوى بين الظن بشأن الحالات المفترض حدوثها، والحالات غير المفترض حدوثها فى تسلسل الأحداث فى السياق الأعم من التفاعل، نقول إنه

جورج بوش بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وكانت من المرشحين لأن تكون نائباً للرئيس أوباما، قبل اختيار بيبض بدلاً منها، ورهام إمانبول رئيس موظفى البيت الأبيض، وهو حارب فى جيش الدفاع الإسرائيلى، ومن أنصار التفاوض بين الاسرائيليين و الفلسطينيين من أتباع السلطة الوطنية، روبرت جيبس مدير الاتصالات فى البيت الأبيض. بالطبع هناك مدير المخابرات المركزية، ورئيس المخابرات القومية، ومدير مكتب المباحث الفيدرالية سيكونون من فريق المخلصين لأوباما، ثانياً، منذ اللحظة الأولى ظهرت علامات التوتر والشد بين أعضاء هذا الفريق الكبير؛ فظهر التنافس بين سوزان ورايس، والتى عملت كمنشرة للشؤون الخارجية فى حملة أوباما الانتخابية، وكانت تأمل فى أى من منصبى وزير الخارجية أو مستشار الأمن القومى، ولكن لم تحصل على أى منهما، هذا فضلاً أنها من كبار مؤيدى فرض عقوبات صارمة على السودان بخصوص مسألة دارفور، وهيلارى كلينتون حيث شكل كل منهما فريقاً لمراجعة السياسات الخارجية، وإعدادها لتتناسب مع الأولويات الجديدة لإدارة أوباما. كما ظهر بعض التوتر فى بيبض ورتشاردسون حول سياسات المناطق الحرة والتجارة العالمية، ثالثاً، أكد أوباما أن أولوياته الأولى ستكون الاقتصاد الأمريكى وإنقاذ الطبقة الوسطى الأمريكية هذا من ناحية، كما أنه أكد على معنيين هامين فى صناعة السياسات الخارجية والاستراتيجية، دون القول بسياسات محددة تفصيلية أولها أهمية التفاوض كإطار عام للحركة الأمريكية فى العالم، وثانيها، أهمية هيكله الموارد الإقليمية والعالمية كآلية لممارسة الضغوط الإستراتيجية، فى قول آخر، إن

منطق إعادة البناء الذى يتبناه أوباما، يتطلب إعادة هيكلة أنماط الاتصال والارتباط بالعالم، وعالم الأعمال العالمى مما سيخلق اضطراباً عالمياً من نوع جديد، رابعاً، من المرجح أن لا يكون الامتزاج بين هذه المجموعات الثلاث سهلاً أو يسراً؛ الأمر الذى سوف يولد وقائع عدة من عدم اتساق، ومناخ من عدم التوقع داخل الاستراتيجية الأمريكية الجديدة.

٣- تأتى مصادر عدم التوقع بالنسبة لإدارة أوباما الجديدة فى مواجهة مصر والشرق الأوسط عمومًا، ليس فقط من مع عدم الامتزاج السهل بين أعضاء فريق صناعة سياسات الأمن القومى والسياسية الخارجية، ولكن أيضاً من رغبة الديمقراطيين فى تبنى منهج جديد مختلف عن منهج الرئيس جورج دبليو بوش. أحد من مصادر المنهج الجديد يأتى من خبرات الرئيس الديمقراطى السابق كلينتون، وهو الذى انتهج منهجاً فى التفاوض وإدارة الصراع الدولى بالتأكيد مختلفاً عن الخاص بالرئيس بوش، ولكنه فى الوقت ذاته لا يمكن القول باعتبار منهجاً ناجحاً، حيث كانت المحصلة الأخيرة له فشلاً أكثر من نجاح. ففى عهد كلينتون شاهدنا العديد من الأزمات، ساهم السلوك الأمريكى فى تصعيدها وتعقيدها، مثل الأزمة الكورية النووية، وتصاعد الإرهاب فى الشرق الأوسط، ومسألة العراق، والمسألة الهندية والباكستانية النووية، وفشل مفاوضات السلام فى الشرق الأوسط فى تحقيق تفاهم فلسطينى إسرائيلى مستمر؛ فالثمان سنوات لبوش لم تخلق شيئاً إيجابياً جديداً، بل ساهمت أكثر فى تعقيد تحقيق المصالح الأمريكية فى الشرق الأوسط. ومن المرجح أن يتم اتباع منهجيات جديدة فى التفاوض،

الشرق الأوسط، هذا دون طرح شيء جدي بديل. فعندما يقول الرئيس المنتخب أوباما إن لديه الكثير لقوله بعد توليه الرئاسة في شأن قضايا الشرق الأوسط، أقول إنه ربما سيجنح إلى التفاوض مع حماس دبلوماسيا، كما فوضت أمريكا منظمة التحرير من قبل، والتفاوض مع إيران بشكل يأخذ نموذج التفاوض الأمريكي الإيراني بشأن استقلال والجلاء عن العراق كهاد ومرشد، كل هذا في سياق الورطة الأمريكية في غزة؛ حيث إنها من المرات النادرة التي تتبنى فيها أمريكا قرارا في الامم المتحدة، وبعد ذلك تمتنع عن التصويت عليه، قرار مجلس الأمن ١٨٦٦. بعبارة أخرى، فسوف يستمر التشويه ويتعمق للمنطقة.

في إطار هذه المصادر الأربعة الكبرى - عدم سهولة التكامل بين فريق أوباما، والاعتماد على منطق الرئيس كلينتون، وعلى الكثير من قياداته، بالإضافة إلى ميراث الرئيس بوش - يصير السؤال إذا كان عدم التوقع لا يعنى عدم القدرة على الوصول إلى تصورات للتحويلات ممكنة في اتجاه مصر، فما هي إذا هذه التحويلات الممكنة؟

٤- نأتى الآن إلى بناء نظام من التصورات بشأن سلوك إدارة أوباما في مواجهة مصر، والتي من المتوقع أن تتولى وينصب رسميا بعد ظهر اليوم العشرين من يناير ٢٠٠٩. هذا النظام من التصورات يأخذ من منهجية عدم التوقع، كما حددنا من قبل، أساسا للتحليل. والفرضية في ضوء الحالة المصرية هي أن السلوك غير المتوقع لأسباب مرتبطة بطبيعة الحالة المصرية سيدعم ويعمق السلوك غير المتوقع لأسباب مرتبطة بالحالة الأمريكية، والتي قمنا ببيان

وتحاول إدارة الصراع الدولي أن تتجنب أخطاء الرئيس كلينتون، وتجعل نجاحاته رصيذا لها.. أكبر نجاح لكلينتون كان في قارتى أوروبا وأفريقيا. فلا يجب أن ننسى أن كلينتون هو أول من صاغ استراتيجية الضربات الاستباقية، فهي ليست وليدة المحافظين الجدد، ولكنهم جاءوا واستخدموها في إطار استراتيجية للهيمنة الدولية المنفردة، على عكس كلينتون الذى صاغها في الأصل كأداة في إطار استراتيجية لتوازن القوى العالمى المتطور، والذى يعنى أن أمريكا تستخدم القوة، عندما تجد أن القوة ستسمح لها بالحسم الواضح عند التكافؤ الدبلوماسى بين الأطراف، الذى يخلق حالة من عدم الحسم والشلل الدوليين. فى هذا السياق دكت أمريكا كلينتون مواقع الصرب، وضربت بالصواريخ السودان، وأخذت فى الضرب المتوالى للعراق أثناء حكم الرئيس صدام. من الواضح أن المعضلة التى يواجهها الرئيس أوباما لازالت فى الشرق الأوسط، والغريب أن يكون المرشح من جديد ليتعامل معها دبلوماسيا دينس روس بعد اعترافه فى كتاباته بأنه هناك تصرفات دبلوماسية كان يمكن تحدث بشكل أفضل؛ فالمصدران الكبيران لعدم التوقع هما الاعتماد المزدوج على منطق الرئيس كلينتون، وأن الكثير من قيادات كلينتون، حتى إن مدير وكالة المخابرات الأمريكية كان يعمل كبير موظفى البيت الأبيض فى عهده، وهو المدير الذى يعرف عنه الخبرة البيروقراطية أكثر من المخابراتية. المشكلة الحقيقية فى صناعة الأمن القومى والسياسية الخارجية الأمريكيتين هو الضعف الحقيقى للقدرة على تجاوز نتائج سياسات بوش. يرجع هذا إلى أن هذه السياسات قامت بتشويه ضخم للهياكل الرسمية للتفاعلات فى

معالمها في المقالات الثلاثة السابقة؛ الأمر الذي يؤدي إلى توصيف التفاعل المصري الأمريكي بأنه يأخذ شكل مباراة يمكن تسميتها مباراة "الإشكالية الاستراتيجية"، وهي المباراة أو الشكل الذي يشير إلى حالة التعاضد والتلاحم والتزاوج بين مرجعيات ومصادر السلوك المتناقضة، التي بدورها تقوم بخلق آثار غير متوقعة، وللتذكرة، فإن الأثر غير المتوقع هو الأثر الذي لا يحسب ويقاس وفق احتمالاته، فهذا هو الأثر غير المؤكد، بل يحسب ويقاس وفق مقدرته على توليد تغيرات وتطورات غير محسوبة. فإذا كانت العلاقة بين الطرفين -لأسباب تاريخية ووضعية خاصة بكل طرف- تميل إلى توليد في المحصلة النهائية، وفي الإجمال آثار غير متوقعة تعتبر العلاقة ذات طبيعة "إشكالية استراتيجية"؛ فالعلاقة ذات الطبيعة "الإشكالية الاستراتيجية" هي العلاقة التي ليست فقط ينتازع التطور والتغير داخلها عوامل متناقضة وضرورية في الوقت نفسه، بل أيضاً العلاقة التي يتطلب تحويلها إلى علاقة منظمة تتصف بالاتساق التفاعلي، إما إلى صدمة كبيرة أو إلى رؤية استراتيجية مشتركة من الطرفين على بناء تصور أعلى وأسمى، يختزل الاضطراب البنائي، ويحوّله إلى شكل من نقاط اتصال محددة وواضحة ومتواصلة والمتوالية. هناك أربع قضايا كبرى تشكل طبيعة العلاقة المصرية الأمريكية كعلاقة أو مباراة ذات طبيعة "إشكالية استراتيجية"، أولها، طبيعة تطور النظام السياسي المصري، ثانيها، طبيعة العلاقة مع إسرائيل، ثالثها، طبيعة الاقتراب من المصالح الأمريكية العليا، رابعها، طبيعة بناء القوة الدولية المصرية، وما يتطلبه من مناورة وتنافس وصراع

وتوافق. القضية الأولى والمرتبطة بتطور النظام السياسي المصري.. يمكن القول بأن طبيعة النظام السياسي المصري وفق التغيرات الدستورية الأخيرة فتحت باباً لصراع، ممتد بين المتناقضات السياسية والاجتماعية، وهو الصراع الذي حتى الآن لا يمكن القول بأنه وصل إلى نقطة اتزان ما يمكن الزكون عندها واعتمادها كمدخل لمستقبل احتمالي، فلزلنا في مصر في مرحلة فرز الممكنات والتي على أساسها يتم بناء النماذج الاحتمالات. في إطار الإشكالية الاستراتيجية للديمقراطية في العلاقات المصرية الأمريكية يمكن فرز خمس قوى اجتماعية متناقضة، وذات ارتباط وثيق بإشكالية الديمقراطية، أولها، رجال الأعمال المصريون ومن يرتبط معهم من رجال الأعمال الأمريكيين، ثانيها، قوى الأمن القومي الشامل ما يرتبط معهم من قوى أمريكية، تشاركهم في التوجهات العدائية والتحالفات المصلحية، ثالثها، القوى الأيديولوجية من يسار، وإسلاميين بطوائفهم المختلفة وقوى ذات نزوع ليبرالي تدعمهم قوى مدنية عامة، ومن يدعمهم من المنظمات الأمريكية لما يرونه فيهم من قدرة على إحداث تحول في طبيعة النظام السياسي، رابعها، قوى الحزب الوطني، ومن يلف لفهم ومن يعتقد منهم في القدرة الأمريكية على حسم الصراع المجتمعي العام في اتجاه ما يمثل من قيم سياسية واجتماعية، وخامسها، القوى الصامتة للرأي العام والقوى العشوائية، والتي ربما لا تهتم كثيراً بالتحالف مع الأمريكان، ولكنهم دائماً مقدرون في التصور الأمريكي باعتبارها قوى قادرة على الحسم في اتجاهات غير محسوبة. هذه القوى الخمسة تختلط جوانبها مع بعضها البعض، لا تتسم بتماسك مؤسسي،

عدا قوى الأمن القومي الشامل، ولك من التماسك المؤسسى فى الأغلب يكون قيذا على الحركة السريعة فى الظروف الطارئة والمنغيزات السريعة. ونأتى إلى الفصا الثانية طبيعة، وهى علاقة مع إسرائيل.

٥- إنتهينا إلى أن العلاقات المصرية الأمريكية فى نهاية ادارة جورج بوش الابن أخذت شكل المباراة التى تعبر عن، "اشكالية استراتيجية"، وتم تعريف هذه المباراة بأنها المباراة التى تتنازع التطور والتغيير فيها عوامل متناقضة وضرورية فى الوقت ذاته، ولكن أيضا هى المباراة التى تتطلب تحويل العلاقة فيها إلى علاقة تتصف باتساق تفاعلى: إما إلى صدمة كبيرة أو روية استراتيجية مشتركة أعلى وأسمى بين الطرفين، تسمح باختزال جوانب التناقض الحاد والكامن فى العلاقة وتحويله إلى نقاط اتصال محددة ومتواصلة واضحة ومتوالية. وبالتالي يمكن إدارتها بأسلوب منهجى دقيق. فى هذا السياق تم تحديد أربع قضايا رئيسية فى هذه المباراة، وتعاملنا مع القضية الأولى طبيعة العلاقات بشأن الديمقراطية فى مصر وتأثيرها على العلاقات الأمريكية من قبل، والآن نأتى إلى القضايا الثلاثة التالية: ثانيا، قضية طبيعة العلاقات المصرية مع إسرائيل، تعتبر العلاقات المصرية الأمريكية من المنظور الأمريكى ركنا بنائيا مهما ومحوريا فى السلام فى الشرق الأوسط، بينما هى من المنظور المصرى ركن وظيفى ضرورى فى توليد السلام، والفرق شاسع بين الاعتبارين، فمفهوم الركن البنائى يقول بأن إسرائيل كما هى الآن ضرورية لبناء السلام، بينما يقول المفهوم الوظيفى بأنه إذا أرادت إسرائيل أن تندمج فى الشرق الأوسط لابد لها أن تغير

الكثير من سلوكها الدولى والإقليمى، مما يسهل ويسمح بالدمج الفعال فى المنطقة. المفهوم يريدان دمج إسرائيل فى المنطقة: الأول، الأمريكى، يريد لها من حلال قدرتها على الهيمنة الإقليمية، بينما الثانى، المصرى، من خلال تحويلها إلى لاعب رئيسى من ضمن لاعبين رئيسيين، أساسا، غربا. المفهوم الأول خطة للهيمنة الاستعمارية وواحدى بينما الثانى ديناميكى وقائم على تصميم بناء تفاعلى مشترك لنمط جديد من الهيمنة الإقليمية المشتركة. الأول ضد المعتدلين والمتشددى العرب معا، بينما الآخر يسمح للمعتدلىين العرب بالتأثير الإيجابى على الأمن الإسرائيلى، ويخفض سقفه نحو بناء خلق مجال للسلام الإقليمى، فتنهض الدولة الفلسطينية القادرة على الحياة وغير الراديكالية فى توجهها. مصر والسعودية بقودان الموقف الثانى، بينما لازالت أمريكا لا ترى إلا الموقف الأول. وثالثها، الاقتراب من المصالح الأمريكية العليا، ونعنى إلى أى مدى تشعب العلاقة بين مصر وأمريكا بأشكالها المختلفة المصالح الأساسية للأمن القومى الأمريكى. وتعتبر هذه القضية ذات أوجه عدة. ترى مصر أن العلاقات مع أمريكا يجب أن تكون علاقات تبادلية، بمعنى أن العلاقة يجب أن تكون، مرة أخرى، وظيفية فى المقام الأول، فتكون غير ممتدة داخل العلاقات المصرية الأمريكية، مما يغير بالتالى بنائيا علاقات الدولة بالمجتمع فى مصر. ويرجع الموقف المصرى إلى مجموعتين من العوامل: أولاها: ميراث الثقافة السياسية. الذى يرى محدودية التشابه مع الثقافة السياسية الأمريكية، وأن العلاقة الصحيحة لا يجب أن تقوم على التشابه والانتماء، ولكن على مدى الاحتياج المتبادل، ثانيا، أن مصر

بسبب تنوع احتياجاتها الراجع إلى تعقد مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والاستراتيجية، دائماً في احتياج إلى طبائع أخرى من العلاقات الدولية والسياسية، لا توفرها العلاقات الدولية والاستراتيجية مع أمريكا. وفي قول آخر، فإن الاحتياج لأمريكا من المنظور المصري ضروري ومهم، وأساساً وظيفي، وليس دائماً، فربما ينبع الاحتياج المؤسسي المصري إلى دول أو قوى أخرى، لا تكون متوافقة بشكل كبير مع المصالح الأمريكية العليا. ولمعرفة أمريكا بهذه الطبيعة الاستراتيجية المصرية، أخذت حذرهما، وقامت ببناء علاقات مصلحة جوهرية في خدمة المصالح الأمريكية العليا مع قوى وطوائف وفئات مصرية. مما أدى إلى انزعاج حقيقي على الجانب المؤسسي المصري، مما أوثرت العلاقات المتبادلة شجوناً ومشاعر حادة ومتناقضة. أما القضية الرابعة. وهي المنهجية المصرية لبناء القوة الدولية المصرية.

٦- والقضية الرابعة التي تشكل العلاقات المصرية الأمريكية باعتبارها مباراة تعبر عن شكل جديد في أشكال المباريات الاستراتيجية، ألا وهو شكل مباراة "الإشكالية الاستراتيجية"، هي المنهجية المصرية في بناء القوة الدولية. وجوهر الخلاف المصري مع إدارة جورج دبليو بوش، والتي يعبر بمعنى أكبر عن خط ثابت خلال عصر الرئيس مبارك، ألا وهو أن مصر تحرص دائماً على ثلاث معان جوهرية عند التخطيط لبناء قوتها الدولية: أولها، أن تكون هذه القوة معتمدة على أساس إقليمي عربي متين، ثانيها، أن تكون هذه القوة معتمدة على أطر تنسيقية دولية، سواء في مجالات التنمية الدولية

بأشكالها المختلفة أو مجالات العلاقات الدبلوماسية الأمنية بأفاقها المختلفة، ثالثها، الحرص الكبير على الاستقلالية المؤسسية، مع تنمية القدرة على الدفاع والردع. هذه المعاني والتوجهات التخطيطية الثلاثة اصطدمت بآراء توجهات أمريكية منذ الإعلان عن بزوغ النظام الدولي الجديد على يد الرئيس جورج بوش الأب في ١٩٩١ عند الانتصار الأمريكي على العراق، وطردها من دولة الكويت مع الانتصار الأمريكي الاستراتيجي على الاتحاد السوفيتي وتقنيته وتحويله من قوة عالمية إلى قوة من القوى العظمى بل وقوة عظمى ضعيفة ومتهالكة. هذا الانتصار المزدوج ساهم في صياغة أربع معايير جديدة للقوة الأمريكية جاءت لتورث العلاقات المصرية الأمريكية مجالات متنامية من التوتر والتناقض، والتي حاولت الدولتان في عصر مبارك إدارة العلاقات بشكل يخفف من الآثار الجانبية لهذا التوتر والتناقض البنائي: أولها، أن بناء القوة يقوم على أساس عالمي، وليس دولياً فقط، ثانيها، يقوم هذا الأساس العالمي على أيديولوجية عالمية تدعم وتعمل على تنعيم القوة الأمريكية، فكانت فكرة حقوق الإنسان في عهد كلينتون الموروثة من إدارة كارتر الديمقراطية، وكانت الديمقراطية وحقوق الأقليات السياسية ونشرها في إدارة جورج دبليو بوش الابن، والان يتبنى أوباما فكرة توسيع مفهوم حقوق الإنسان ليحتوي على مضامين اجتماعية تقدمية وإنسانية بالمعنى الأمريكي وليس الاشتراكي، ثالثها، تبنى منطق تحويلي لدول العالم، سواء كان في إدارة كلينتون، وقام على التعايش السلمي والإدارة الجماعية التعددية بين الدول والمذاهب والطوائف في ظل القوة الأمريكية، أو في إدارة جورج بوش الابن، واعتمد

وإقليمياً ودولياً وعالمياً. وهنا يتضح الخلاف المنهجي الحقيقي بين مصر وأمريكا بشأن بناء القوة الدولية.

٧- فى نهاية هذه السلسلة دعنى أعدد بعض النتائج الرئيسية التى توصل إليها التحليل: أولاً، فى سياق نموذج التحليل، وهو نموذج "الوقائع غير المألوفة"، ويمكن القول بأننا نتوقع انقطاعاً وتغييراً فى النمط العام للعلاقات الامريكية المصرية أكثر من استمرار. ويرجع ذلك، كما أوضحنا، إلى عدم التآلف وازدياد عوامل الاختلاف فى رؤية عقلانية السلوك، الذى نما وتحول خلال المدة الطويلة من العلاقة، بين الطرفين. فكلما الطرفين انجذب إلى الآخر تاريخياً لخلق واقع جديد فى الشرق الأوسط، ولكن يبدو أن العوامل الإقليمية المشتركة الجاذبة وهنت عبر الزمن، مما أدى إلى ازدياد الصراع بين العوامل المبعوثة وفق المصلحة الوطنية بين الطرفين.. بعبارة أخرى، فإن الطرفين بسبب عدم استمرار قوى الدفع الإقليمية الموحدة لهما وقعا فى برائن الاستقواء بقوى المصلحة والأمن الوطنى لميزة لكل منهما، ثانياً، فى سياق هذا النموذج يقدر السلوك فى إطار مفهوم الممكّنات، وليس فى إطار مفهوم الاحتمالات، بمعنى أن العلاقات المصرية الأمريكية صار واضحاً عليها عدم القدرة على التطور التدرجى الإيجابى أو السلبى، ولكن القابلية إما الانكسار أو عودة الانبثاق والتجدد. وهذه الخاصية مرتبطة بعدم قدرة البلدين على خلق قاعدة استراتيجية موحدة للتفاهم، عبر القضايا الإقليمية والداخلية، ربما كانت هناك محاولة نحو ذلك فى محاولة إطلاق حوار استراتيجى رسمى بين الطرفين، وبالتالي الانتقال من مستوى التفاهمات الاستراتيجية

على الهيمنة العسكرية والدبلوماسية العالمية الصارمة فى بعض الأحيان كشأن بعض القضايا، ويبدو أن أوباما يتبنى توسيع مفهوم لكلينتون بإعادة صياغة العالم فى إطار مشابه للتعددية الأمريكية، وذلك بإضافة بعد الأخلاقى العالمى، وليس فقط الإنسانى، كأساس للهيمنة الأمريكية، رابعها، تبنى منطق ومنهجية عالمية ضد سيادة الدول، ليس فقط بغرض إجبار الدول على التعاون الدولى، ولكن والأهم بهدف بناء عالمى جديد ليس أساسه الدولة القومية، ولكن أساسه المجتمعات المحلية. التناقض بين التصورين المصرى والأمريكى فى بناء القوة الدولية يظهر فى ثلاثه مجالات، أولها، هل الدولة القومية هى أساس وحدة التخطيط الاستراتيجى أم لا؟ مصر ترى أنها الأساس وضرورية لتوفير أسس العمل المؤسسى الدولى المنصف، بينما أمريكا ترى أنها ليست بالضرورة هى الأساس، بل من المستحسن ألا تكون هى الأساس لأسباب أخلاقية وعملية يرونها، ثانيها، هل الصراع الدولى هو أساس التفاعل الدولى؟ مصر ترى أن المعايير الجيوبولوتكية والاستراتيجية يجب احترامها لأنها تقود إلى تعاون وتكامل وظيفى دولسى على أسس سليمة، بينما أمريكا ترى أن مبدأ الصراع ليس ضرورياً من الناحية المعرفية، وبالتالي إذا تم خوضه فيتم بقصد فتح الطريق للانسدام الدولى والعالمى، وثالثها، هل يمكن بناء سلام بين دول الشرق الأوسط؟ ترى مصر أنه نعم، ولكن فى إطار منطقية إقرار الحقوق القومية والتعاون الدولى، بينما أمريكا ترى أن المنطقة كما هى الآن غير مؤهلة للسلام، وتحتاج إلى إعادة هيكلة عميقة وممتدة داخلياً

الجزئية إلى التعهد الشامل في وثيقة رسمية بين الطرفين، كما هو الحال في العلاقات الإسرائيلية الأمريكية، ونذكر أن الرئيس السادات كان يفضل وجود مثل هذه الوثيقة، كأساس للعمل الإقليمي المشترك مع الأمريكان، ولكن قيادات مؤسسية كبرى في الدولة المصرية فضلت استمرار العلاقة على مستوى التفاهات الجزئية والتنظيمية دون تطويرها إلى مستوى الوثيقة الشاملة، اعتقادًا منها بأن هذا يوفر قدرًا أكبر من الحركة والمناورة لمصر في مواجهة تحولات أطراف النظام الإقليمي العربي والشرق الأوسط، الأمر الذي فضله قوى نافذة في صنع التوجهات الأمريكية في الشرق الأوسط، ثالثًا، صياغة العلاقات بهذا الشكل أعطاهما قدرًا من المرونة الوظيفية، ولكن ختم عليها كمصدر مستمر للآزمات. هاتان الخاصيتان يلخصان القيود الموروثة في العلاقة وممكنات التحول المفاجئ أو غير المتوقع؛ الأمر الذي استدعى دائمًا وجود آليات رسمية مؤقتة، وفي بعض الاوقات غير معلنة، لتنشيط العلاقة مثل السفر المصري المتكرر لطرق أبواب الأمريكان، واستخدام القناة الإسرائيلية لإفراز نظميات مصرية أمريكية على المدى القصير، والمحاولات الأمريكية الرسمية المتكررة في خلق مناخ مدني متعاطف معها داخل مصر، والتوجه نحو الشخصية بمعنى ربط صحة العلاقة بعدد زيارات رئيس الجمهورية لأمريكا أو الاختبار المتكرر للنوايا الأمريكية بشأن مسألة الخلافة السياسية، والتأكيد المستمر عن وجود تنسيق أمريكي

مصري ما حول قضية ما كمؤشر لصحة العلاقة الكلية كمسألة المناورات أو إعادة توزيع نسب المعونة القادمة من وزارة الخارجية الأمريكية، أو نسب الاختراق التجاري المصري للسوق الأمريكي رابعًا، أما بشأن التساؤل حول سيناريوهات المستقبل القريب للعلاقة، يمكن القول بأن هناك أربع ممكنات لتحول العلاقة:

- ١- التحول إلى التبريد،
- ٢- التحول إلى المؤسسية الشاملة،
- ٣- التحول إلى تقليص العلاقة،
- ٤- زيادة الاضطراب.

التحول الأول تأتي إمكانيةه من الرغبة الاستراتيجية في الحفاظ على العلاقة، ولكن مع عدم القدرة في تحمل تكاليفها لكلا الطرفين، والتحول الثاني يأتي من الاعتقاد بأن عدم تطوير العلاقة مؤسسيًا سيصيب كلا الطرفين بأضرار عميقة إقليميًا وربما دوليًا، والتحول الثالث يحتوي على تقليص المظاهر غير المهمة والاستراتيجية في العلاقة وقصرها فقط على مظهر أو مظهرين مع تعميقهما مؤسسيًا، أم التحول الرابع فيأتي نتيجة أن القوى الموسسية والاجتماعية المرتبطة بمجال العلاقة في البلدين تصير غير قادرة على الاجتماع حول قرار استراتيجي بشأن العلاقة، فنشاهد مظاهر من تفتت العلاقة، واضطراب متزايد وعدم استقرارها حول نمط أو موازين محددة.